الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير مشترك بين لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

حول مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي

(عدد 2024/85)

رئيس لجنة المالية والميزانية: عبد الجليل الهاني

نائب رئيس اللجنة: عصام شوشان مقرر اللجنة: محمد بن حسين

رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي: صابر الجلاصي

نائب رئيس اللجنة: ثامر المزهود مقرر اللجنة: صالح السالمي

مسار دراسة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي

(عدد 2024/85)

- **تاريخ ورود المشروع:** 24 ديسمبر 2024

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنتين:** 25 ديسمبر 2024

- **جلستي اللجنتين:**

1- **20 فيفري 2025:** الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي.

2- **18 مارس 2025:** الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي.

- **قرار اللجنتين:** الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

رئيس لجنة المالية والميزانية: عبد الجليل الهاني

نائب رئيس اللجنة: عصام شوشان **مقرر اللجنة: محمد بن حسين**

رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي: صابر الجلاصي

نائب رئيس اللجنة: ثامر المزهود **مقرر اللجنة: صالح السالمي**

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ 25 جوان 2024 للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي وذلك وفقا لأحكام الفصل 75 من الدستور.

1 ـ الإطار العام للمشروع:

يندرج إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار تنفيذ ما أقرته الدولة ضمن وثيقة الإجراءات العاجلة للإنعاش الاقتصادي التي تتضمن في جزء منها دعم السيولة وتيسير نفاذ المؤسسات المتضررة إلى تمويلات طويلة المدى لضمان استقرارها المالي وتمكينها من مجابهة مخلفات جائحة كوفيد 19 وتداعيات الظرف الاقتصادي العالمي الصعب.

2 ـ أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل موضوع مشروع القانون إلى دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال:

- مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تجاوز آثار جائحة كوفيد 19 بتمكينها من التمويلات الضرورية.
- تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى مصادر تمويل تستجيب لحاجياتها الظرفية والاستثمارية وتتوافق مع خصوصياتها وطبيعة هيكلتها الاقتصادية والمالية.

ومن جهة أخرى، يمكّن هذا الخط البنوك ومؤسسات الإيجار المالي من الحصول على موارد مالية بآجال طويلة أكثر تلاؤما مع طبيعة التمويلات الاستثمارية بما يمكنها من مرافقة أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة.

3 ـ المبادئ العامة للمشروع:

أقرت الاتفاقية المتعلقة بخط التمويل جملة من المبادئ والضوابط الرامية إلى ضمان حسن استغلال موارد القرض بما يتلاءم مع السياسة الاقتصادية والتنموية للدولة وذلك من خلال:

ـ إرساء مبدأ التوازن في توزيع موارد القرض بين:

- 30 % كحد أقصى من خط التمويل في شكل قروض دعم لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تأثرت بالأزمات الأخيرة على تجاوز عجزها المالي،

- 70 % كحد أدنى لمنح قروض جديدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل استثماراتها، بما في ذلك رأس المال المتداول في حدود 10 % من مبلغ القرض الممنوح للمؤسسة.

ـ منع استئثار مؤسسة أو تجمع مؤسسات لوحدها من الاستفادة من خط التمويل من خلال تحديد مبلغ أقصى لكل مستفيد نهائي يقدّر بـ 3 مليون دينار (أي 1,5 مليون دينار لكل نوع من التمويل).

ـ توظيف خط التمويل لتطبيق السياسة الوطنية في مجال الادماج الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص ما لا يقل عن 35 % من خط الائتمان لتمويل المشاريع التي تساهم في الإدماج الاجتماعي وذلك من خلال إثبات أحد الشروط التالية:

- المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي يملكها/ يديرها العنصر النسائي أو،
- المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية (مؤشر التنمية الجهوية أقل من 0.5) أو،
- المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر والقدرة على التكيف مع المناخ.

4 ـ المؤسسات المؤهلة للانتفاع بخط التمويل:

يشمل الانتفاع بخط التمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في كل القطاعات الاقتصادية ما عدى:

ـ المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في قطاعي السياحة والبعث العقاري.

ـ المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمتلك فيها الدولة و/أو مؤسسة عمومية منفردة أو مجتمعة أكثر من 34 % من رأسمالها.

ـ المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تقوم بنشاطات غير قانونية أو غير شرعية أو التي تظهر على أي من قوائم العقوبات المالية.

كما يجب أن تتوفر في المؤسسات الراغبة في الانتفاع بخط التمويل الشروط التالية:

ـ أن تكون الشركة ذات الشخص الواحد أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة خفية الاسم،

ـ أن تكون قد قامت بكل الإجراءات المنصوص عليها قانونا فيما يتعلق بالتشريع الخاص بالتسجيل لدى إدارة الجباية والضمان الاجتماعي والسجل الوطني للمؤسسات.

ـ أن تكون مصنفة 0 أو 1 أو 2 عند تاريخ طلب القرض حسب قواعد التصرف الحذر المعمول بها وعدم الاستفادة من إجراءات إعادة هيكلة الديون قبل ديسمبر 2019.

ـ بالنسبة للشركات المصنفة 2 حسب قواعد التصرف الحذر، يجب أن تتوفر لدى هذه الأخيرة بيانات مالية معتمدة وخطة إعادة هيكلة/نموذج أعمال/توقعات، حتى يتسنى دراسة متانتها المالية وتحليل المخاطر الخاصة بها في إطار برنامج المساعدة الفنية المذكور أدناه.

ـ لديها قائم دين إجمالي مستحق لدى المؤسسات المالية يتراوح بين 150 ألف دينار و15 مليون دينار تونسي.

مع العلم أن التعريف المعتمد للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي ليس لديها قروض جارية هو المنصوص عليه بالفصل 2 من الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار الذي ينص على أنها "كل مؤسسة على معنى الفصل 3 من قانون الاستثمار والتي لا يتجاوز حجم استثمارها باعتبار استثمارات التوسعة خمس عشرة مليون دينار بما في ذلك الأموال المتداولة".

5 ـ المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في خط التمويل:

- **شروط انتفاع المؤسسات المالية بصفة "مؤسسة مالية مشاركة IFP"**

لضمان حسن التصرف في خط التمويل والتأكد من الصلابة المالية للبنوك ولشركات الإيجار المالي الراغبة في التمتع بصفة "مؤسسة مالية مشاركة" للانتفاع بهذا الخط، أوجبت اتفاقية القرض توفر الشروط الرئيسية التالية:

ـ الامتثال لقواعد التصرف الحذر الجاري بها العمل.

ـ يجب أن تعكس القوائم المالية للبنك أو لشركة الايجار المالي مردودية إيجابية للمداخيل الذاتية المتوسطة ومردودية إيجابية للأصول.

ـ ألاّ تتجاوز نسبة الديون المصنفة 12% بالنسبة للمؤسسات المالية الخاصة و17% بالنسبة للبنوك العمومية، وفي كل الحالات يجب أن تفوق نسبة المدخرات 65 %بالنسبة لجميع المؤسسات المالية المؤهلة،

ـ مراعاة واجبات العناية المتعلقة بإجراءات التعرف على الحريف في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعتمدها الوكالة الفرنسية للتنمية.

- **شروط استعمال خط التمويل**

ـ لا يمكن للمؤسسة المالية المشاركة الحصول على أكثر من 20 % من المبلغ الإجمالي للقرض خلال السنة الأولى التي تلي تاريخ السحب الأول،

ـ يتوجب على كل مؤسسة مالية مشاركة المساهمة بنسبة 20 % في تمويل القروض المؤهلة.

6 ـ الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع:

تعهد مهمة التصرف في خط التمويل الى البنك المركزي التونسي من خلال إحداث وحدة تصرف تكلف بمتابعة التنفيذ والسهر على ضمان احترام بنود الاتفاقية.

7 ـ مبلغ التمويل:

سيتم التمويل بواسطة قرض مباشر بقيمة 80 مليون أورو لفائدة الدولة ممنوح من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، مع إعادة الإقراض للمؤسسات المالية سواء البنوك العمومية او الخاصة أو مؤسسات الايجار المالي.

8 ـ الشروط المالية للتمويل

ـ نسبة الفائدة:

يتم تحديد نسبة الفائدة عند كل عملية سحب كما يلي:

ـ نسبة الفائدة المرجعية الثابتة (حددت بـ 3,10 % بالنسبة لهذا القرض) +/ ـ فارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات (TEC10) بين تاريخ إمضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة عند طلب السحب (المقدرة حاليا بـ 0,17 %).

علما أنه يتم تثبيت نسبة الفائدة المرجعية 10 أيام قبل تاريخ إبرام اتفاقية القرض على أساس متوسط سعر المبادلة للأوريبور 6 أشهر الموافق لمعدل مدة سداد القرض+ هامش ثابت (يساوي 0.4 % بالنسبة لهذا ا لقرض).

ـ فترة السداد: 20 سنة بما فيها فترة إمهال بـ 5 سنوات.

- **عمولة تعهّد:** 0,25 % تحتسب على المبالغ غير المسحوبة، بعد انتهاء أجل 6 أشهر من تاريخ إبرام القرض.

- **عمولة دراسة ملف:** 0,25 %.

وينتظر أن يتم لاحقا إعداد دليل عملي للمشروع مع الهيكل المكلف بالتنفيذ تضبط من خلاله جميع إجراءات وشروط إعادة الإقراض.

وقد تم تحديد آخر أجل للسحب بتاريخ 25 جوان 2029. ويبقى التمديد فيه واردا على إثر موافقة المموّل مع إمكانية توظيف كلفة إضافية (كلفة التمديد).

كما تجدر الإشارة أنه في علاقة مع هذه الاتفاقية تم الحصول على:

- هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 0.9 مليون أورو لدعم وحدة التصرف في المشروع.

- هبة من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 8 مليون أورو (اتفاقية ممضاة بتاريخ 13 جوان 2024 بمناسبة انعقاد الدورة 21 لمنتدى تونس للاستثمار)

وذلك بهدف مرافقة تنفيذ هذا الخط وكذلك الخط الممنوح من قبل البنك الأوروبي للاستثمار من خلال دعم القدرات الفنية والمالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك المؤسسات المالية بما يمكنها من مرافقة أصحاب المشاريع وتوفير تمويلات أكثر تلاؤما مع طبيعة هذه المؤسسات بالإضافة الى منح حوافز مالية لتشجيع الاستثمارات المستدامة ذات الأثر البيئي والاجتماعي.

II.أعمال اللجنتين:

عقدت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة مشتركة يوم الخميس 20 فيفري 2025 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

وفي مستهل الجلسة، ذكّر أعضاء مكتبي اللجنتين أنّ مجلس نواب الشعب الحالي صادق منذ انطلاق أشغاله على حوالي 31 اتفاقية قرض لم يكن من بينها سوى عدد ضئيل من الاتفاقيات

المتعلقة بتمويل الاستثمار. وأشاروا إلى تراجع بعض المؤشرات الاقتصادية معبرين عن تخوفهم من المصادقة على اتفاقيات القروض دون أن تكون لديهم فكرة واضحة عن القروض السابقة وعن كيفية توظيفها ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة من وراءها وخاصة المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وطالبوا بمد اللجنتين بمعطيات عن القروض السابقة الموجهة إلى هذا الصنف من المؤسسات والصعوبات التي تعاني منها مع ضرورة القيام بدراسات جدوى في الغرض لإبراز مدى تأثير هذه القروض على الاقتصاد الوطني ومدى مساهمتها في إنعاش المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة في ظل غياب تعريف واضح ودقيق لمفهوم " المؤسسات الصغرى والمتوسطة "وعدم منح خطوط التمويل لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي يعتبر البنك المتخصص في تمويلها.

وفي تدخلهم، ذكّر ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي بالإطار العام لخط التمويل موضوع مشروع القانون الذي يرتكز على برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يتضمن 40 إجراء من بينهم تعبئة خطوط التمويل.

وبيّنوا أنّ هناك جملة من الدراسات التي أكدّت أنّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة تعاني عدة صعوبات في علاقة بالنفاذ إلى التمويل تفاقمت خاصة بعد أزمة الكوفيد 19. وأفادوا أنّه حسب دراسة أعدّها البنك الدولي، فإنّ هيكلة هذه المؤسسات تتطلب ضخ حوالي 1000 م.د مضيفين أنّ هناك 30 % فقط من المؤسسات استفادت من الإجراءات التي أقرتها الدولة لمجابهة الصعوبات المطروحة نظرا لعدة أسباب مرتبطة أساسا بطول الإجراءات وتعقيدها.

وأفادوا أنّ الرؤية الاستراتيجية للدولة ترتكز على إعادة دفع النشاط الاقتصادي الذي يتطلب توفير موارد هامة يتم تمويل جانب منها بقروض خارجية باعتبار ضعف نسبة النمو وتدني نسبة الادخار الوطني وتفاقم العجز التجاري المرتبط أساسا بالعجز الطاقي.

وأشاروا إلى أنه تم تسجيل تحسّن في الميزان الجاري موضحين أن 60% من العجز الجاري ناتج عن العجز الطاقي وهذا يتطلب تظافر الجهود لمزيد استغلال الطاقات البديلة، هذا إلى جانب أهميّة النهوض بالقطاع الفلاحي في ظل شح الموارد المائية وإيجاد الحلول الكفيلة بتطوير قطاع النسيج، مؤكدين في هذا الإطار أنّ تحقيق جملة هذه الإصلاحات يتطلب وقتا ومجهودات كبرى من المالية العمومية خاصة وأنّ الدولة تعتبر إزاء مرحلة انتقالية.

وفي سياق متصل، قدّم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط تشخيصا حول جملة العوامل التي ترتبط بها المنظومة الاقتصادية في تونس والتي تتمثل خاصة في ضعف الآفاق الاقتصادية الدولية وتراجع الطلب الخارجي وضعف ديناميكية الحركية الاقتصادية نتيجة عديد الأزمات المتعاقبة والصعوبات الظرفية لعديد القطاعات على غرار البناء والأشغال العامة والفلاحة وعدة أنشطة صناعية.

كما تفسّر هذه الأوضاع بعديد العوامل الأخرى على غرار تراجع مؤشر مناخ الأعمال وتعقّد الإجراءات الإدارية والفساد وصعوبة النفاذ إلى التمويل والإخلال بالمنافسة وضعف البنية التحتية واللوجستية وضعف نجاعة منظومة الاستثمار ومحدودية رقمنة الخدمات الإدارية وضعف النفاذ إلى السوق من جراء كراسات الشروط، ومساهمة منظومة التراخيص في تفاقم ظاهرة الاقتصاد الريعي وضعف ثقافة ريادة الأعمال.

كما أكدوا أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تشكو عديد الصعوبات المرتبطة أساسا بعدم توازن هيكلتها المالية ونقص الشفافية فيما يتعلق بقوائمها المالية ممّا جعلها غير قادرة على التوجه إلى البنوك التي تفرض ضمانات مرتبطة بالمحاسبة والجباية ومعايير التصرف الحذر.

ومن جهة أخرى، أكدّوا أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تعمل على تنفيذ استراتيجية وطنية لتحسين مناخ الأعمال بطريقة تشاركية مع القطاع الخاص والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع العام بمختلف مؤسساته في إطار 12 فريق عمل. وأفادوا أنّ هذه الاستراتيجية تتضمن جملة من الإجراءات ترتكز على إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا إلى جانب العمل على مراجعة الإطار التشريعي لمنظومة الاستثمار ومراجعة منظومة الحوافز وتوجيهها إلى المناطق الداخلية لإزالة كل المعوقات والتشجيع على بعث الشركات الأهلية وتعزيز منظومة معالجة الاستثمارات المعطلة في إطار اللجنة العليا على مستوى رئاسة الحكومة ولجان قطاعية على مستوى الوزارات ولجان جهوية على مستوى الولايات قصد فض الإشكاليات التي تعرقل الاستثمار، مشيرين إلى أن الوزارة قد توصلت إلى حل عديد الإشكاليات التي عطلت نسق إنجاز عديد المشاريع.

وأضافوا أن هناك لجنة تعمل على معالجة وضعية بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتذليل الصعوبات التي تعاني منها على غرار صعوبات على مستوى منوال عمل البنك وضعف توظيف الموارد المتاحة على ذمته، معتبرين أنّ الصعوبات متأتية أساسا من اقتصار عمل البنك على مجال التنمية الجهوية وذلك منذ سنة 2005. وأشاروا بأنه تم تخصيص عدد من خطوط التمويل لهذا البنك بمقتضى قانوني المالية لسنتي 2024 و2025.

كما ارتكزت الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال على مراجعة كراسات الشروط في عديد المجالات وضرورة مراجعة مجلة الصرف وتوحيد وكالات الاستثمار، مشيرين إلى أن هناك جملة من الإصلاحات التي دخلت حيز التنفيذ على غرار منظومة "تعمير" التي تهم رخص البناء ومنظومة رقمية لمتابعة القضايا عن بعد ومنصة رقمية تابعة لوزارة المالية خاصة بالأداء على القيمة المضافة....

ومن جهة أخرى، استعرض ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة موضحين أنه تم إعدادها بصفة تشاركية وتم الوقوف على عديد الصعوبات التي تعلقت أساسا بالحوكمة المؤسساتية والإطار التشريعي خاصة مع وجود حوالي 04 تعاريف متعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة على غرار التعريف الخاص بالمعهد الوطني للإحصاء والتعاريف المعتمدة في إطار تنفيذ الصفقات العمومية وقانون الاستثمار والبنوك وهيئة السوق المالية، مشيرين في هذا الصدد إلى أنه تم تنظيم ورشات عمل لتحديد تعريف واضح وشامل يتم اعتماده من كافة الفاعلين الاقتصادين ويكون مرتكزا على معايير اقتصادية.

كما ترتكز هذه الاستراتيجية على تحسين النفاذ إلى التمويل والمنافسة والنفاذ إلى الموارد غير المالية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية للتشجيع على التصدير والتجديد والاستثمار في المجالات الحديثة والواعدة.

واستعرضوا شروط خط التمويل موضوع مشروع القانون، وأكدوا أنها شروط ميسرة وتفاضلية خاصة فيما يتعلق بفترة السداد (20 سنة منها 5 سنوات إمهال)، مشيرين إلى أنه من أهم عناصر هذه الاتفاقية هي الحصول على تمويل في إطار هبة من الاتحاد الأوروبي وهبة من الوكالة الفرنسية للتنمية لمرافقة منح خط التمويل ودعم القدرات الفنية والمالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وأضافوا أن هذا التمويل استأثر بحيز هام من التفاوض لغاية توسيع مجالات التدخل حيث سيشمل كذلك المؤسسات الصغرى والمتوسطة المصنفة 2 حسب قواعد التصرف الحذر باعتبار أنّ لها إمكانيات وآفاق لتحقيق انتعاشتها، مشيرين إلى أنّ من ضمن أهداف برنامج المرافقة الفنية دراسة المتانة المالية لهذه المؤسسات وتحليل المخاطر وإعداد مخطط أعمال لغاية إعادة الهيكلة المالية وتحسين التصنيف المعتمد.

كما سيتولى برنامج المرافقة كذلك تقديم مرافقة فنية للبنوك لمواجهة المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية في ظل تحديات الانتقال الطاقي ودعم الاقتصاد الأخضر.

وخلال النقاش، أكد النواب على أهمية استغلال مثل هذه القروض لدعم الاستثمار في ظل غياب تخطيط واستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد. واستوضحوا عن المخرجات الأولية

للاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودورها في التصدي للبيروقراطية الإدارية وكيفية مراجعة كراسات الشروط وعن إجراءات منح المؤسسات للتمويل في إطار هذا الخط، مشدّدين في هذا الإطار على ضرورة تشريكهم في إعداد مثل هذه الاستراتيجيات لما لها من انعكاس مباشر على النمو الاقتصادي للبلاد.

وشدّدوا على أنه رغم تتالي القروض المسندة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فإنه لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة، معتبرين أن هذه القروض تثقل كاهل الدولة والأجيال القادمة. واستوضحوا عن الضمانات الكفيلة بغلق الأبواب المحتملة سواء لإمكانية حصول تلاعب بهذه التمويلات من قبل البنوك أو لإمكانية استغلال هذا الخط لتمويل ميزانية الدولة.

وفي هذا الإطار، طالب النواب بمد اللجنة بجرد مفصّل يتضمن كافة الاحصائيات حول عدد المؤسسات المنتفعة بمثل هذه الخطوط وكيفية استغلالها من قبل هذه المؤسسات.

هذا وأكدوا على ضرورة أن تضطلع وزارة الاقتصاد والتخطيط بدورها في استغلال نقاط القوة بناء على ما يتوفر من إمكانيات وثروات طبيعية وبشرية في البلاد للنهوض بالاقتصاد. كما استوضحوا عن الإجراءات التي سيعتمدها البنك المركزي للتصرف في هذا الخط وعن الإجراءات المتخذة لمساندة المؤسسات غير القادرة على الانتفاع بهذا التمويل.

ومن جهة أخرى، اعتبر النواب أن مؤسسات الايجار المالي، حسب التقارير المصرفية، تعتمد نسبة فائدة مشطة وتعتمد إطارا تشريعيا لا يتلاءم مع الخصوصية المالية الهشة لمعظم هذه المؤسسات، واقترحوا عدم إدراجها في المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في خط التمويل.

وأضافوا أنّه من بين الإجراءات التي يمكن أن تساند هذه المؤسسات هو التوجه نحو تخفيف جانب من ديونها وجدولتها مع كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمصالح الجبائية في إطار عفو جبائي عام وتأجيل سداد قروضها لمدة 06 أشهر على الأقل ودعم آلية المبادر الذاتي لمساندة المؤسسات التي تم إغلاقها.

وفي سياق آخر، استفسر أحد النواب عن مدى تأثير عملية الاقتراض الداخلي من البنوك المحلية التي تمت في الفترة السابقة على التوجه نحو هذا التمويل. كما استفسروا عن مدى إمكانية الضغط على كلفة القرض عند توجهه إلى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بنسبة الفائدة التي تعتبر مرتفعة وتصل إلى نسبة فائدة مديرية + 4% وهذا لا يتلاءم مع وضعية هذه المؤسسات.

وفي ردّهم، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي أنّ توجه الدولة لا يقتصر فقط على الحصول على قروض لتمويل الميزانية بل وكذلك لتعبئة الموارد لتمويل الاقتصاد الوطني ودفع الاستثمار. وأكّدوا أنه لا يمكن استعمال هذا القرض لتمويل ميزانية الدولة باعتبار أن هذا الخط يتم رصده في حساب خاص على مستوى البنك المركزي التونسي الذي يتولى متابعته في إطار وحدة التصرف في المشروع، إضافة إلى أن المموّل يتولى متابعة كيفية استعمال الموارد المالية الممنوحة.

وفي هذا الإطار، بيّنوا أنّ وزارة الاقتصاد والتخطيط تتولى القيام بجلسات تقييمية مع البنوك مع توفير معطيات سنوية حول كيفية صرف التمويل، مشيرين إلى أنّ الأمانة العامة للمراقبة المالية تراقب استعمالات هذا الخط وأغلب تقاريرها تشير إلى عدم وجود إشكاليات تصرف وحوكمة مع المطالبة بتحسين الأثر وتعزيز الجانب الاتصالي.

ومن جهة أخرى، أشاروا إلى أنّه حسب الاحصائيات التي تم Yعدادها من قبل المعهد التونسي للقدرة التنافسية في إطار عملية المسح لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، فإنّ 85 %من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حاجة إلى رأس المال المتداول لدعم حلقة الانتاج و97 % منها في حاجة Yلى تمويلات مع فترة سداد مرتفعة وتكاليف ضئيلة و54 % من المؤسسات غير قادرة على النفاذ إلى تمويلات من قبل البنوك، و97 % من المؤسسات ينتظرون من البنوك والمؤسسات المالية وضع آليات وأدوات مالية جديدة تستجيب لوضعهم الراهن، مؤكدين في هذا الإطار على ضرورة التوجه لإعادة الهيكلة المالية لهذه المؤسسات للحفاظ على هذا النسيج وإعادة الحلقة الانتاجية والمحافظة على مواطن الشغل.

وأكدوا أنه من بين الأهداف هو توفير سيولة على المدى الطويل لهذه المؤسسات مع اعتماد مدة سداد تتراوح بين 7 سنوات و12 سنة، مع الإشارة إلى أنّه سيتم التصرف في الهبات من قبل وحدة التصرف في المشروع على مستوى البنك المركزي التونسي.

وأضافوا أنّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي لا يمكن لها الانتفاع بهذا الخط هي مؤسسات مصنفة 3 و4 حسب قواعد التصرّف الحذر المعمول بها وهي غير قادرة على خلاص ديونها وبالتالي فهي غير معنية بالحصول على تمويل جديد إلى حين إعادة هيكلتها المالية وتحسين قدراتها على الإيفاء بتعهداتها، مشيرين إلى أن هناك آليات أخرى لمساندتها على غرار إعادة هيكلتها المالية عبر الصناديق الاستثمارية للترفيع من قدراتها الذاتية، بالإضافة إلى أنّه سيم تعبئة خط تمويل لفائدة البنك التونسي للتضامن من قبل البنك الإسلامي للتنمية لتوفير موارد إضافية .

وفي ذات السياق، أفادوا بأنّه بمقتضى قانون المالية يتم تخصيص خطوط الميزانية التي توضع على ذمة البنوك على غرار بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي له قسط من برنامج التنمية الجهوية بعنوان"اعتماد الانطلاق2" بمبلغ 10 م.د متاح كموارد ذاتية للمستثمرين تحت تصرف هذا البنك.

كما أفادوا أنّه بمقتضى قانون المالية لسنة 2018، تم تخصيص صندوق لمرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودفعها تحت إشراف الوزارة المكلّفة بالصناعة لغاية توفير جملة من الآليات المتكاملة من مرافقة والقيام بالدراسات اللازمة ومنح قروض تشاركية لدعم الأموال الذاتية، مشيرين إلى أنّ هذا الصندوق قدّ مكّن من إنقاذ العديد من المؤسسات التي كانت على وشك الإفلاس وفي طور التقاضي.

وأضافوا أنّ قانون تحسين مناخ الاستثمار في فصله 15 أقرّ توفير امتياز جبائي للمستثمرين في رأس المال الذين ينخرطون في تمويل عمليات إعادة الهيكلة، حيث أنّ قرابة 31 مؤسسة تمويل رأس المال سنة 2020 قد خصصت حوالي 10% من تمويلاتها لإعادة الهيكلة و25 % سنة 2021 و47% سنة 2023 و71 % سنة 2024.

وفيما يتعلق بالشروط المالية للتمويل، أكدوا أنّها شروط ميسرة وتفاضلية. وبيّنوا أنّ هناك خصوصية في كيفية احتساب نسبة الفائدة التي تتكون من نسبة الفائدة المرجعية الثابتة (3،10 %) والتي يتم احتسابها اعتمادا على الأوريبور 6 أشهر والتي يتم تثبيتها عند كل طلب سحب، ونسبة متغيرة متعلقة بفارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات بين تاريخ إمضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة عند طلب السحب والتي يمكن أن تكون نسبة إيجابية أو سلبية.

وأشاروا إلى أنّه لا يمكن للدولة أن تضغط أكثر على كلفة إسناد القرض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من قبل البنوك باعتبار ارتفاع نسبة التضخم الحالية.

وأوضحوا أن استغلال القرض سيتم على 5 سنوات بداية من سنة 2025 مشيرين إلى أنه يتم اعتماد إجراءات مقننة في كيفية استغلال هذا الخط على غرار توزيع مناشير من قبل البنك المركزي التونسي إلى كافة البنوك المعنية واتخاذ إجراءات الدخول حيز النفاذ بما فيها إعداد الرأي القانوني وإبرام اتفاق تمويل بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي وإعداد دليل عمل، مؤكدين على أنّ البنك المركزي التونسي انطلق في العمل على هذه الجوانب الإجرائية في إطار الحرص على توجيه القرض إلى المؤسسات المعنية، مع الإشارة إلى تدخل الدولة لتحمّل مخاطر الصرف عوضا عن البنوك وأنّه تم

اختيار البنوك ومؤسسات الإيجار المالي في إطار عملية مقننة وشفافة. وأضافوا أنه من بين الشروط المعتمدة تشريك المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر والقدرة على التكيف مع المناخ.

وبالنسبة إلى علاقة هذا التمويل بالاقتراض الداخلي من البنوك المحلية الذي تم في السابق لغاية توفير السيولة اللازمة، أفادوا أنّ طلب الاقتراض بالنسبة إلى هذا الخط التمويلي قد تمّ منذ سنة 2022 أي قبل لجوء الدولة إلى البنوك المحلية. ولكن في المقابل، بيّنوا أنّه عند الحصول على تمويلات خارجية يتم ضخ أموال في السوق المالية بما يوفّر أكثر سيولة لكل الأعوان الاقتصاديين بما فيهم الدولة.

وفيما يتعلق بمؤسسات الإيجار المالي، بيّنوا أنّه تم إدراجها لتوسيع وتنويع المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في هذا التمويل لغاية أن يشمل هذا الخط أكثر عدد ممكن من المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وأشاروا في هذا الصدد أنّه في إطار الخط التمويلي الممنوح من البنك الدولي، فإنّه لم يتم تسجيل انتفاع أي مؤسسة إيجار مالي إلى حد الآن باعتبار أنّ هناك شرط متعلق بتوظيف نسبة فائدة مضبوطة.

وبخصوص البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، أفادوا أنه سيتم العمل على حذف العديد من التراخيص، مذكرين أنّه تم القيام بجرد حوالي 167 كراس شروط وتبويبها حسب طبيعتها والأثر على الاقتصاد ونسبة تعقيدها لتحديد أولويات المراجعة. وأكدوا أنه سيتم مراجعة 100 كراس شروط إلى حدود أواخر سنة 2025 تهم عديد المجالات على غرار الفلاحة والنقل والتجارة وتنمية الصادرات والصحة وغيرها...، مشيرين إلى أنه سيتم العمل على توحيد الوثائق الإدارية وتبسيط الشروط الفنية وحذف عدد من الكراسات.

من جهة أخرى، أكدوا أنّ الوزارة تعمل وفق رؤية استشرافية واستراتيجية لتونس في أفق 2035 كما تعمل على إعداد المخطط 2026 ـ 2030 ومراجعة منهجية التخطيط في اتجاه تعزيز دور نواب الشعب في عملية التخطيط، مشيرين إلى أنّ الدولة إزاء مرحلة انتقالية ترتكز على تصويب بعض الثوابت الاجتماعية وتحسين المرفق العام وهي تسعى إلى تحسين معيشة المواطن وضخ تمويلات لتحسين الوضع المعيشي من سكن اجتماعي وبرامج التنمية المندمجة واعداد مخطط تنموي جديد يستجيب لتطلعات الشعب.

وفي ختام الجلسة قرّرت اللجنتان مواصلة النظر في مشروع هذا القانون في جلسة لاحقة وذلك بهدف مزيد الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالقروض التي تمت المصادقة عليها سابقا والمتعلقة بتمويل

المؤسسات الصغرى والمتوسطة وخاصة من حيث كيفية توظيفها ومدى نجاعتها في تحقيق المأمول منها.

وبتاريخ 18 مارس 2025، عقدت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة استماع مشتركة ثانية إلى ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي، واصلتا من خلالها النظر في مشروع هذا القانون بناء على ما توصلتا به من وثائق تضمنت معطيات وبيانات إحصائية بخصوص خطوط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة كانت قد طلبتاها في ختام جلستهما المشتركة الأولى المنعقدة بتاريخ 20 فيفري 2025.

(وتجدون كل التفاصيل حول هذه المعطيات والبيانات بالوثيقة الملحقة بهذا التقرير تحت عنوان "خطوط التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة".)

وفي مستهل الجلسة، ذكّر ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي بالظرف الاقتصادي الصعب الذي مرت به دول العالم بما فيها تونس سنتي 2020 و2021 جرّاء جائحة الكوفيد 19 مما أدى إلى تفاقم الإشكاليات والصعوبات التي يعانيها نسيج المؤسسات الاقتصادية التونسية وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تؤكد كل الدراسات الحالية أنها تعاني بدرجة أولى من مشكل التمويل، مما استوجب التفكير في خطوط تمويل جديدة لإنعاشها وحمايتها من تبعات الأزمة الخانقة التي تمر بها.

وبيّنوا أنّ الدولة تواجه عجزا اقتصاديا هيكليا باعتبار ضعف نسبة النمو ونسبة الادخار الوطني وعجز الميزان التجاري، الأمر الذي حتّم عليها التوجه نحو التداين لغاية توفير الموارد الضرورية لدفع النشاط الاقتصادي في إطار المحافظة على التوازنات المالية وعدم تبديد الموارد، معتبرين أنّ التوجه نحو الاقتراض معمول به لدى أغلب الدول بما فيها المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وغايته دفع الاستثمار وخلق الثروة.

وأفادوا أنّ كل الدراسات المنجزة حول وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة تؤكد تدهور هيكلتها المالية وضعف تنافسيتها وعدم قدرتها على الإيفاء بخلاص ديونها في الآجال، بالإضافة إلى الضعف المسجل على مستوى الحوكمة خاصة فيما يتعلق بالتسيير والتصرف، مما أعاق نجاحها وصمودها باعتبار افتقارها للشروط المستوجبة وللضمانات الكافية للحصول على التمويل من المؤسسات المقرضة.

ومن جهة أخرى، بيّنوا أنّ الظرفية الاقتصادية الحالية تواجه عدة مخاطر على غرار ارتفاع حجم الديون المصنفة، مما جعل أغلب البنوك تتجه أكثر نحو اسناد القروض قصيرة المدى على حساب القروض الاستثمارية.

وبالنسبة إلى فترة استعمال هذه الخطوط، أفادوا أنّها تتراوح بين 03 و05 سنوات بما سيمكّن من تغطية حاجيات الفترة القادمة، بالإضافة إلى أنّ أغلب خطوط التمويل تشهد تأخيرا في الاستعمال يصل إلى حوالي سنتين مؤكدين حرص الوزارة على التقليص في مدة الاستعمال خاصة من خلال تبسيط الإجراءات.

وخلال النقاش، أوضح مكتبا اللجنتين أن الهدف من الجلسة هو مزيد التعمق في مشروع القانون بكل أبعاده بناء على ما وفرته وزارة الاقتصاد والتخطيط من معطيات تفصيلية وخاصة فيما يتعلق بنوعية القروض السابقة ومبالغها ومانحيها وكيفية توجيهها وتوظيفها حتى يكون التشخيص للمسائل المطروحة أكثر دقة وعمقا وحتى نتمكّن من ضمان أكبر قدر من النجاعة والمردودية لخطوط التمويل الموضوعة على ذمة المؤسسات الاقتصادية ببلادنا.

وفي مداخلاتهم، أجمع النواب على تواصل تفاقم الاشكاليات والصعوبات التي تعانيها عديد المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مر السنوات رغم تمتعها بخطوط تمويل بواسطة القروض التي توفرها الدولة مما أدى إلى غلق العديد منها في الفترة الأخيرة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في مدى نجاعة التوجه الحالي المعتمد ومراجعته بصفة أعمق والقيام بالتشخيص اللازم حتى لا يتم إغراق الأجيال القادمة بالديون دون تحقيق المأمول منها اقتصاديا واجتماعيا.

وأضافوا أنّ عدد المؤسسات المستفيدة من خطوط التمويل ضعيف جدا بالمقارنة مع العدد الجملي للمؤسسات التي تشكو صعوبات مالية، مستفسرين عن المنهجية المعتمدة في عملية منح التمويلات وعن مدى تمتع المناطق الداخلية أو بعض القطاعات الحيوية بالأولوية في ذلك.

كما نبه عدد من النواب إلى ضرورة مراجعة سقف المبالغ التي يتم إقراضها إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكو عجزا هيكليا، معتبرين أن هذا السقف ضعيف ولا يتلاءم مع حجم حاجياتها الهيكلية لدعم قدرتها التنافسية والمحافظة على ديمومتها خاصة وأن التزاماتها وديونها تفوق

بكثير ما تتيحه لها خطوط التمويل، الشيء الذي لا يمكّنها من حل مشاكلها بنسبة معقولة أو بصفة جذرية، وهو ما يفسّر غلق عديد المؤسسات ومزيد تفاقم العجز الهيكلي للكثير منها.

من جهة أخرى، أشار عدد من المتدخلين إلى أن تفرّع خط التمويل على عدة بنوك من شأنه أن يؤدي إلى نوع من التشتت الذي قد يؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية عند اختيار المموّل، مؤكدين على مزيد إعطاء الأولية في مثل هذه التمويلات إلى البنوك العمومية على غرار البنك التونسي للتضامن، بالإضافة إلى ضرورة الدعم الهيكلي لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ليكون من أهم البنوك التي تتولى منح القروض عن طريق هذه الخطوط.

وفي هذا الإطار، اقترح النواب مزيد توفير مصادر تمويل أخرى للمؤسسات المتناهية الصغر غير القادرة على الولوج إلى المنظومة البنكية، على غرار دعم الجمعيات التنموية التي تعتبر تجربة ناجحة وأثبتت نجاعتها بالمناطق الداخلية والتي تشهد نسبة استخلاص هامة تصل إلى 80 %.

كما شدد النواب على ضرورة تقليص الآجال والحد من التراخيص خاصة منها الراجعة بالنظر إلى الإدارات الجهوية والولايات وتبسيط كراسات الشروط والحد من تشعّب الإجراءات لتيسير الولوج إلى منظومة التمويل بالإضافة إلى العمل على الارتقاء بالتشريعات ومراجعتها لتستجيب إلى مقتضيات المرحلة الراهنة.

وأكدوا على أنه لا بد من القيام بتشخيص موضوعي وجدي للوضع لإيجاد الحلول الهيكلية المناسبة للمؤسسات وتكريس مبادئ الحوكمة في التصرف فيها بما يؤسس لخلق نسيج اقتصادي متماسك ومرتكز على قروض استثمارية ذات مردودية اقتصادية واجتماعية عالية وذلك في إطار الدور الاجتماعي للدولة وفق رؤية استراتيجية شاملة ومنوال تنمية جديد ناجع.

وفي سياق متصل، اعتبر عدد من النواب أنّ الصعوبات المالية الهيكلية تشمل العديد من المنشآت العمومية الحيوية على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه مما أدى إلى مزيد استنزاف المالية العمومية وإثقال كاهل الدولة على حساب المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في إنعاش المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها التي تشكو صعوبات هيكلية.

وفي المقابل، أشار عدد آخر من النواب إلى غياب التنسيق الكافي بين الوزارات والجهات المعنية لمعالجة جملة هذه الإشكاليات ولخلق نسيج اقتصادي متماسك، مؤكدين على أهمية تطوير آليات التمويل والقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة وفق رؤية تشاركية بين كافة الجهات المعنية وخاصة منها البرلمان بغرفتيه.

وفي تفاعلهم مع مداخلات النواب، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي، فيما يخص البطء المسجل للانطلاق في استغلال خطوط التمويل، أنه بعد المصادقة على اتفاقية القرض هناك جملة من الإجراءات التي يجب اتباعها أو القيام بها قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والبدء في الاستغلال الفعلي للقرض وهو ما يتطلب بعض الوقت.

كما بيّنوا أنّ المموّل فرض جملة من المبادئ والضوابط الرامية إلى حسن استغلال موارد القرض بما يتلاءم مع السياسة الاقتصادية والتنموية للدولة وذلك خاصة من خلال إرساء مبدأ التوازن في توزيع تلك الموارد بتخصيص 30 % كحد أقصى من خط التمويل في شكل قروض دعم لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تأثرت بالأزمات الأخيرة على تجاوز عجزها المالي و70 % كحد أدنى لمنح قروض جديدة إلى هذه المؤسسات لتمويل استثماراتها، بما في ذلك رأس المال المتداول في حدود 10 % من مبلغ القرض الممنوح للمؤسسة، وذلك في كنف تطبيق السياسة الوطنية في مجال الادماج الاقتصادي والاجتماعي ودعم المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية وفي مجال الاقتصاد الأخضر.

أما بالنسبة إلى ضعف عدد المؤسسات المستفيدة من خطوط التمويل مقارنة بعددها الجملي، فهذا يعود أساسا، حسب تحليلهم، إلى قاعدة العرض والطلب في مجال التمويل كما أنه مرتبط بمدى جاهزية المؤسسات وصلابة هيكلتها المالية. كما أوضحوا أن هذه القروض هي قروض استثمارية على المدى الطويل غير موجهة إلى خزينة الدولة بل توزع على البنوك حسب طلبات التمويل وتسحب على أقساط، علما وأن البنوك لها سقف محدد ونظام عمل واضح وهي تموّل نسبة من حاجيات المؤسسة وأن آلية التسقيف غايتها توزيع القروض بصفة عادلة وهو تسقيف مرتكز على أسس موضوعية لتمكين أكثر ما يمكن من المؤسسات المعنية من الانتفاع بالتمويل.

وأشاروا إلى أنّ أغلب المؤسسات تتوجه إلى البنوك العمومية باعتبارها أقل صرامة من البنوك الخاصة من ناحية الشروط، الشي الذي جعل البنوك العمومية تعاني من نسبة ديون مصنفة مرتفعة بالمقارنة مع البنوك الخاصة، وأكدوا في هذا الصدد على ضرورة التزام هذه المؤسسات بمبادئ الشفافية لكي تتحصل على التمويلات المطلوبة. وأضافوا أنّ هناك آليات وفرتها الدولة على غرار تحمّلها لنسبة من الفائدة وآلية الصناديق المختصة لإعادة هيكلة المؤسسات البنكية وبرنامج تأهيل المؤسسات وغيرها.

كما أكدوا أن الدولة تعمل حاليا وفق تمشٍ تشاركي لوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة تنبني على تشخيص الوضع الراهن لهذه المؤسسات التي تعاني من إشكاليات كانت ظرفية وأصبحت هيكلية منذ حوالي 30 سنة على غرار الإشكاليات في تسيير اليد العاملة وضعف التمويل وخاصة في انعدام آليات المرافقة بعد الإحداث. وبينوا أنّ هذه الاستراتيجية تتضمن عديد الإصلاحات وتتلخص في 06 محاور أساسية من أهمها محور التمويل، وهي تهدف أساسا إلى تحسين فاعلية البرامج العمومية الداعمة لهذه المؤسسات والحفاظ على النسيج الاقتصادي الحالي وتشجيع ظهور جيل جديد من المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.

من جهة أخرى، يرى ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ منظومة التراخيص وتعقّد كراسات الشروط ساهمت بنسبة كبيرة في تكريس المنظومة الريعية منذ عقود وهو ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي. وأكدوا في هذا السياق أن التوجه الحالي يرتكز على تكريس مبدأ حرية الاستثمار والمراقبة البعدية وذلك بحذف كل التراخيص المتعلقة بتعاطي الأنشطة الاقتصادية واستبدالها بكراسات شروط مع التركيز على مراجعة كراسات الشروط المعمول بها حاليا في اتجاه مزيد تبسيطها ورفع كل القيود المعطلة للمستثمرين وخاصة في القطاعات الحيوية على غرار الفلاحة والنقل والسياحة والتجارة.

وإثر الاستماع إلى كل ما تقدم به ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي من معطيات وإفادات وأجوبة عن أسئلة النواب واستفساراتهم، تم المرور إلى التصويت على مشروع القانون.

III.قرار اللجنتين:

قررت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

رئيس لجنة المالية والميزانية

عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة

محمد بن حسين

رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

صابر الجلاصي

مقرر اللجنة

صالح السالمي

مشروع قانون

يتعلّق بالمو افقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي

(عدد 2024/85)

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره ثمانون مليون (80.000.000) أورو للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

تونس في 10 مارس 2025

خطوط التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

مقدمة

تُعتبر المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر، الركيزة الأساسية للنسيج الاقتصادي التونسي، حيث تسهم بشكل رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي والتصدير وخلق فرص العمل. كما تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على التكيّف مع التغيرات الاقتصادية ومجابهة تحديات السوق بمرونة عالية بما يعزّز مقوّمات التنافسية والصمود للنسيج الاقتصادي الوطني.

ونظرا لمجمل التحوّلات والتطورات غير المناسبة تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة صعوبات عديدة أثرت على نشاطها وقدرتها على الاستثمار لتطوير قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها. وتشمل أهمّ الصعوبات التي تعرفها المؤسسات الصغرى والمتوسطة النفاذ للتمويل، ومنظومة الرخص وكراسات شروط ونقص الإحاطة والمساندة. كما أن التحوّلات الراهنة في مجالات الطاقة، البيئة، والرقمنة تمثّل في نفس الوقت تحديات وفرصًا تستوجب اعتماد استراتيجيات واضحة لمساندة هذه المؤسسات وتمكينها من استغلال هذه الفرص بالشكل الأمثل.

وتحرص الحكومة على دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر مجموعة من السياسات والإجراءات، من بينها:

- سنّ التشريعات الملاءمة
- تطوير آليات التمويل والضمان
- تحسين خدمات الإحاطة والمرافقة ...

هذا واعتبارا لضرورة توفير سياسة إطار متكامل وفاعل للسياسات العمومية وضمان تناسقها بين مختلف الهياكل الوزارية المعنية، أقرّت الحكومة **اعتماد استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة**. وفي هذا الإطار يتمّ الاشتغال على مستوى الاقتصاد والتخطيط ووفق تمشّي تشاركي على استكمال في غضون النصف الأول للسنة الحالية إعداد وثيقة **الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة**، بهدف:

1. تحسين فاعلية البرامج العمومية الداعمة لهذه المؤسسات.
2. الحفاظ على النسيج الاقتصادي الحالي وتوفير بيئة أعمال ملاءمة.
3. تحويل التحديات الاقتصادية والتكنولوجية إلى فرص.
4. تشجيع ظهور جيل جديد من المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.

خطوط التمويل الجديدة الموجهة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

وفي هذا السياق، تم توفير خطوط تمويل جديدة بهدف تيسير نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى التمويلات طويلة الأجل، مما يضمن استقرارها المالي، ويدعم قدرتها على تجاوز الأزمات الاقتصادية المتتالية ويمكنها من المحافظة على ديناميكية نشاطها وتعزيز قدرتها التشغيلية. وحيث أنّ النفاذ إلى التمويل يعتبر من أبرز العراقيل التي تعترض المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فقد حرصت الدولة على تعبئة موارد مالية خارجية بالشراكة مع عدد من الممولين الدوليين، مع تكليف البنك المركزي التونسي بإدارة هذه الخطوط التمويلية.

وتتمثل الخطوط المصادق عليها خلال الفترة الأخيرة فيما يلي:

- **تمويل البنك الدولي لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 115.9 م أورو -BM**
- **تمويل البنك الأوروبي للاستثمار لدعم المؤسسات من أجل الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 170 م أورو BEI**
- **تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم مشروع الإنعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 80 م أورو -AFD**
- **تمويل إيطالي تكميلي لخط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 55 م أورو**

هذا وتتراوح فترة استعمالات هذه الخطوط بين 3 و5 سنوات بما سيمكّن من تغطية حاجيات الفترة القادمة والتي تحرص الحكومة خلالها على استعادة نسق الاستثمار والنمو والتشغيل بناء على الدور الحيوي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، خاصة مع اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بهذه الشريحة من المؤسسات.

كما تجدر الإشارة إلى تعبئة خطوط تمويل ثنائية لفائدة المؤسسات التونسية (خطي تمويل فرنسي وإسباني) والتي توفّر تمويلات مشترطة أساسا باقتناءات مصدرها الدول الممولة.

وتندرج تمويلات **البنك الدولي** و**البنك الأوروبي للاستثمار** و**الوكالة الفرنسية للتنمية** ضمن حزمة موحّدة ومتكاملة تمّ الانطلاق في إعدادها منذ سنة 2021 في إطار برنامج دفع حركية النشاط الاقتصادي مع البنك الدولي ثم من خلال مساهمة بقية الممولين أي البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية وذلك بالنظر لأهمية حجم طلبات المؤسسات للقروض، حيث أنه بحسب الدراسة المشتركة للممولين، فإن حوالي 70%

من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس تحتاج للقروض، على خلاف بقية بلدان جنوب المتوسط (48%)، وهو ما اقتضى العمل على توفير تمويلات طويلة الأجل لضمان استقرارها المالي وتمكينها من تطوير أنشطتها واستثماراتها.

وسيسهم **خط التمويل الإيطالي** بقيمة 55 م أورو، من ناحيته، في الاستجابة لحاجيات المؤسسات من خلال توفير اعتمادات تكميلية لخط التمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (بمبلغ 73 م أورو) الذي تمّ استهلاكه كليا. ويُوجّه هذا الخط لاقتناء معدات وتجهيزات جديدة ذات منشأ تونسي في حدود 35% وذات منشأ إيطالي في حدود 65% مع إقراضه للمؤسسات المنتفعة بشروط تمويل تفاضلية حيث لا تتجاوز نسبة الفائدة 6.5%.

وبالنظر للصعوبات العملية التي تواجهها المؤسسات للاستفادة من التمويلات البنكية، فقد تمّ الاتفاق على توفير المساعدة الفنية لمرافقة خطوط التمويل خاصة من خلال الهبة التي منحها الاتحاد الأوروبي بمبلغ 8 مليون أورو لدعم القدرات لفائدة وحدة التصرف بالبنك المركزي التونسي والمؤسسات المالية المشاركة وهياكل المرافقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تنشط خاصة في الجهات الداخلية وفي مجال الاقتصاد الأخضر والقدرة على التكيف مع المناخ ولدعم التشغيل والتكوين والمبادرة الخاصة لدى الشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة.

تقدم إنجاز خطوط التمويل الخارجية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

تمويل البنك الدولي لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 115.6 م أورو -BM	
تاريخ المفاوضات	15-16 ديسمبر 2022
تاريخ إبرام الاتفاقية	10 فيفري 2023
تاريخ المصادقة القانونية على اتفاقية القرض	11 مارس 2023.
تاريخ إبرام اتفاقية التنفيذ	27 افريل 2023 تعتبر **اتفاقية التنفيذ**، التي تم إبرامها بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي لتعيين البنك المركزي التونسي كجهة منفذة للمشروع لحساب الدولة، شرطا من شروط دخول اتفاقية القرض حيز التنفيذ وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 5 من هذه الإتفاقية. بتاريخ 27 مارس وافق البنك الدولي على محتوى الاتفاقية وتمّ إثر ذلك امضائها من قبل محافظ البنك المركزي بتاريخ 14 افريل ثم من قبل وزيرة المالية بتاريخ 27 افريل 2023
تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ	4 ماي 2023.
دليل تنفيذ البرنامج (MOP)	تمت الموافقة على محتواه بنسخته الحالية من قبل البنك الدولي بتاريخ **30 جوان 2023.** ويتم إعداد دليل تنفيذ المشروع "Manuel d'Opérations du Projet" من قبل البنك المركزي وبالتنسيق مع وزارة المالية في أجل أقصاه 60 يوما من دخول إتفاقية القرض حيز التنفيذ.
مذكرة البنك المركزي للبنوك ومؤسسات الايجار المالي	**بتاريخ 8 سبتمبر 2023** قام البنك المركزي بإصدار مذكرة إعلام للبنوك ومؤسسات الايجار المالي (مذكرة عدد 29 لسنة 2023 مؤرخة في 8 سبتمبر 2023) للإعلام بشروط خط التمويل
تنظيم يوم إعلامي	على إثر نشر مذكرة البنك المركزي، تمّ **بتاريخ 6 أكتوبر 2023** تنظيم يوم إعلامي بمقر البنك المركزي لتقديم خط التمويل لكافة المؤسسات المالية (بنوك ومؤسسات إيجار مالي) وبحضور ممثلين عن الممولين وممثلي القطاع الخاص.
الموافقة على محتوى إتفاقية إعادة الإقراض من قبل البنك الدولي	16 أكتوبر 2023. تم في 21 سبتمبر 2023 موافاة البنك الدولي بمشروع إتفاقية إعادة الاقراض بين وزارة المالية والمؤسسات المالية (نسخة خاصة بالبنوك ونسخة خاصة بمؤسسات الإيجار المالي) بعد الموافقة على محتواه من قبل وزارة المالية والبنك المركزي، **وبتاريخ 16 أكتوبر 2023** تمت الموافقة على محتوى إتفاقية إعادة الإقراض بنسختيها من قبل البنك الدولي.

إجراء أول سحب على موارد القرض في إطار المكون الثالث	**29 ديسمبر 2023** (المكون الثالث: دعم فني لفائدة وحدة تنسيق المشروع لمرافقة تنفيذ خط التمويل
قائمة المؤسسات المالية المؤهلة للانتفاع بموارد قرض البنك الدولي	**19 فيفري إلى 5 أفريل 2024.** - تثبت البنك المركزي من استيفاء البنوك ومؤسسات الإيجار المالي، التي أبدت رغبتها للانتفاع بخط التمويل، لشروط الانتفاع بموارد القرض الواردة في مذكرة البنك المركزي عدد 29 لسنة 2023 بما في ذلك الشروط المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية. - وإعداد القائمة النهائية للمؤسسات المالية المؤهلة للانتفاع بموارد قرض البنك الدولي.
تحديد مبالغ اتفاقيات الاقراض	في **18 مارس 2024** تمت موافاتنا من قبل البنك المركزي بقائمة المبالغ المطلوبة من 5 مؤسسات مالية مؤهلة (4 بنوك ومؤسسة إيجار مالي وحيدة) قصد إبرام اتفاقيات إعادة الاقراض: البنك العربي لتونس، الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة، الشركة التونسية للبنك، بنك الأمان، حنبعل للإيجار. في **5 أفريل 2024**، تم تعديل المبالغ المطلوبة على كل مكون بصفة نهائية.
إمضاء اتفاقيات إعادة الإقراض مع 5 مؤسسات مالية مؤهلة	تم بتاريخ **6 ماي 2024** إبرام اتفاقيات إعادة الإقراض بين وزارة المالية وكل من 5 مؤسسات مالية مؤهلة (4 بنوك ومؤسسة إيجار مالي وحيدة): البنك العربي لتونس، الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة، الشركة التونسية للبنك، بنك الأمان، حنبعل للإيجار.
اجراء السحب الأول لفائدة المؤسسات المالية المستفيدة في إطار المكون الأول والثاني.	بتاريخ **3 جوان 2024** بمبلغ 20.5 م أورو.*

استعمالات المبلغ المسحوب على خط تمويل البنك الدولي

المؤسسة المالية	البنك العربي لتونس (ATB)	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة (UBCI)	الشركة التونسية للبنك (STB)	بنك الأمان Amen (Bank)	حنبعل للايجار (Hannibal Lease)
المبلغ المعاد إقراضه لفائدتها (بالمليون دينار)	**26.18**	**10.0**	**40.0**	**76.6**	**50.7**
سحوبات كل مؤسسة مالية على المبالغ الموضوعة على ذمتها**	-	**2.096**	**2.677**	**26.7**	-
تاريخ السحب		2024-07-22	2024-09-25	2024-07-22	
عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة المستفيدة		2	4	31	

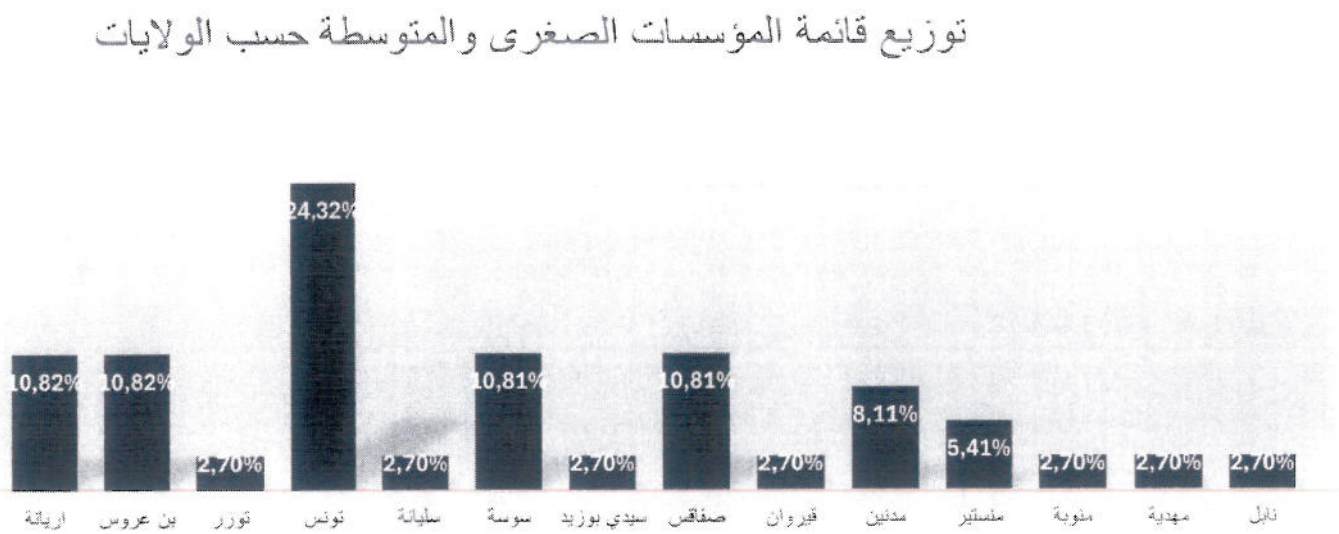

	* يقدر المبلغ الجملي المعاد إقراضه للبنوك **203.48 مليون دينار (60.3 مليون أورو)** ويتم استعمال هذه المبالغ بصفة تدريجية وهو ما يفسر أن مبلغ السحب الأول بلغ **20.5 مليون أورو**، حيث يقع تحديد مبلغ السحب على أساس الاستعمالات المتوقعة خلال فترة معينة وقائمة المشاريع المؤهلة التي تقدمت بها المؤسسات المالية. **إن استعمال المبالغ الموضوعة على ذمة البنوك مرتبط بالخصوص بمدى استجابة المؤسسات المعنية للشروط المطلوبة خاصة منها المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية. وهو ما يقتضي مجهودا ووقتا إضافيا للتوعية والمرافقة خاصة في المرحلة الأولى لانطلاق استعمال خط التمويل، ويتم العمل على إنجاح ذلك في إطار الدعم الفني لهذا الخط وبقية الخطوط.
اخر اجل لاستعمال موارد القرض	**31 ماي 2028**

تمويل البنك الأوروبي للاستثمار لدعم المؤسسات من أجل الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 170 م أورو -BEI	
تاريخ المفاوضات	**21 و22 نوفمبر 2023**
تاريخ إبرام الاتفاقية	**18 مارس 2024** إضافة **لرسالة تأطير** تم إمضاؤها بتاريخ 25 أفريل 2024، تحتوي على شروط انتفاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات ذات حجم بيني (de taille intermédiaire) بخط التمويل، مع **رسالة متعلقة بشروط الانتفاع بخط التمويل** (side letter) تم توجيهها للجانب التونسي بتاريخ 27 ديسمبر 2023 وتتضمن هذه الأخيرة أهم الشروط التي يجب أن تستوفيها المؤسسات المالية المشاركة (البنوك وشركات الإيجار).
تاريخ المصادقة القانونية على إتفاقية القرض	**21 أوت 2024.** بمقتضى: القانون عدد 39 لسنة 2024 مؤرخ في 24 جويلية 2024. الأمر عدد 460 لسنة 2024 مؤرخ في 21 أوت 2024.
المساعدة الفنية لفائدة البنك المركزي	بتاريخ 7 **نوفمبر 2024** تم إبرام اتفاقية تعاون بين البنك الأوروبي للاستثمار والبنك المركزي التونسي للاستفادة من موارد هبة بمبلغ 1.5 م أورو لتوفير مساعدة فنية لوحدة تنفيذ المشروع بالبنك المركزي التونسي
تاريخ إبرام إتفاقية التنفيذ	تم بتاريخ **17 فيفري 2025** إبرام اتفاقية تنفيذ بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي لتعيين البنك المركزي كالجهة المنفذة للمشروع وتحديد مسؤوليات كل جهة على غرار التمشي المعتمد لخط تمويل البنك الدولي وخط تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية.
بقية الشروط المنصوص عليها في إتفاقية القرض والتي يتوجب تحقيقها للتمكن من سحب القسط الأول من قرض البنك الأوروبي للاستثمار	- نشر مذكرة إعلام من قبل البنك المركزي للبنوك ومؤسسات الايجار المالي*، - إحداث وحدة التصرف في المشروع، - عرض مشروع اتفاقية إعادة الاقراض المزمع ابرامها بين وزارة المالية والمؤسسات المالية للحصول على موافقة البنك على محتواها، - اعداد قائمة البنوك ومؤسسات الإيجار المالي المؤهلة التي تستوفي شروط الانتفاع بموارد القرض، - إبرام اتفاقيات إعادة الإقراض مع البنوك ومؤسسات الايجار المستفيدة، - موافاة البنك الاوروبي للاستثمار بنسخة من نظام التصرف البيني والاجتماعي لكل مؤسسة مالية قامت بابرام اتفاقية إعادة اقراض مع وزارة المالية قصد تقييم كل نظام على حدة،

*يتم حاليا إعداد مشروع مذكرة إعلام حول خط تمويل البنك الأوروبي على أن يتم إحالتها للممول قصد الموافقة على محتواها.

** على إثر اصدار مذكرة البنك المركزي، سيتمّ تنظيم يوم إعلامي لتقديم خط التمويل لكافة المؤسسات المالية (بنوك ومؤسسات إيجار مالي) وبحضور ممثلين عن الممولين وممثلي القطاع الخاص.

*** ينتظر استيفاء بقية الشروط المنصوص عليها في اتفاقية القرض، السابق ذكرها، **وطلب سحب القسط الأول من القرض في جوان 2025.**

تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم مشروع الإنعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 80 م أورو -AFD	
تاريخ المفاوضات	**21 و23 فيفري 2024**
تاريخ إبرام الاتفاقية	**25 جوان 2024**
أهم الشروط المنصوص عليها في اتفاقية القرض والتي يتوجب تحقيقها للتمكن من سحب القسط الأول من قرض الوكالة الفرنسية للتنمية	- إعداد دليل تنفيذ المشروع "Manuel d'Opérations du Projet" والحصول على موافقة الوكالة الفرنسية للتنمية على محتواه، - إبرام اتفاقية التصرّف بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي بعد الحصول على موافقة الوكالة الفرنسية للتنمية على محتواها، - فتح حساب باسم المشروع من قبل البنك المركزي التونسي، - إصدار مذكرة البنك المركزي للبنوك ومؤسسات الايجار المالي، - موافاة الوكالة الفرنسية للتنمية بقائمة المؤسسات المالية التي ثبت استيفائها لشروط الانتفاع بموارد القرض والحصول على موافقة الوكالة في الغرض، - موافاة الوكالة الفرنسية للتنمية بوثيقة تتعلق بتعهد الجانب التونسي بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال فيما يتعلق بالمؤسسات المالية المستفيدة بموارد القرض، - عرض مشروع اتفاقية إعادة الاقراض المزمع ابرامها بين وزارة المالية والمؤسسات المالية للحصول على موافقة الوكالة على محتواها. **تجدر الإشارة إلى أن آخر آجل لسحب القسط الأول من موارد القرض، حسب مقتضيات اتفاقية التمويل، لا يمكن أن يتجاوز 12 أفريل 2025، وأن التمديد في آجال سحب القسط الأول ينجرّ عنه كلفة إضافية للقرض تقدر بحوالي 3.2 مليون أورو (أو ما يعادل 0.5 % تنضاف لنسبة الفائدة المرجعية للقرض).** مع العلم أن طلب السحب يجب أن يرسل إلى الممول في أجل أقصاه 28 مارس 2025. وفي حال تمّ إلغاء القرض فإنه تنجر عنه عمولة إلغاء تقدر بـ2% من المبلغ الملغى من القرض (حوالي 1.6مليون أورو)

المساعدة الفنية	في إطار الهبة المسندة من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، تم بتاريخ 3 جانفي 2025 إنتداب خبير من قبل الوكالة لمرافقة وحدة التصرف في المشروع.
اخر اجل لاستعمال موارد القرض	25 جوان 2029.

* إثر المصادقة القانونية على اتفاقية القرض، سيتم إعداد مشروع مذكرة إعلام ودليل تنفيذ برنامج في خصوص خط تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية على أن يتم إحالتها للممول قصد الموافقة على محتواها.

** على إثر نشر مذكرة البنك المركزي، سيتمّ تنظيم يوم إعلامي لتقديم خط التمويل لكافة المؤسسات المالية (بنوك ومؤسسات إيجار مالي) وبحضور ممثلين عن الممولين وممثلي القطاع الخاص.

تجدر الإشارة لان آخر آجل لسحب القسط الأول من موارد القرض، حسب مقتضيات اتفاقية التمويل، لا يمكن أن يتجاوز 12 افريل 2025.

التمويل الإيطالي التكميلي لخط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 55 م أورو	
تاريخ إبرام الاتفاقية	تبادل مذكرات شفوية بين الجانب التونسي والإيطالي بتاريخ **15 جوان 2023 و7 فيفري 2024.**
تاريخ الدخول حيز النفاذ	09 فيفري 2024.
امضاء الاتفاقية المالية بين البنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والقروض الإيطالي	17 افريل 2024
انعقاد الاجتماع الأول للجنة متابعة المشروع لتحديد شروط اسناد القروض التشاركية	26 جوان 2024
دخول الاتفاقية المالية حيز النفاذ	17 جويلية 2024
نشر مذكرة إعلام البنك المركزي	19 نوفمبر 2024

** على إثر إصدار مذكرة الإعلام،

تلقى البنك المركزي إلى حد تاريخ هذا اليوم 6 طلبات انتفاع بموارد خط التمويل: البنك التونسي (BT) / الشركة التونسية للبنك (STB) / بنك تونس العربي الدولي (BIAT) / بنك تونس والإمارات (BTE) / البنك التونسي الليبي (BTL) / بنك الأمان (AB). ويتم استهلاك الموارد حسب حاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبعد موافقة الممول.

حول الإجراءات المتعلقة بتسهيلات البنك المركزي التونسي للخزينة العامة للبلاد التونسية وخطوط التمويل:

إن الإجراء استثنائي لأحكام الفصل 25 من القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي والمتعلق بالترخيص بصفة استثنائية للبنك المركزي التونسي في منح **تسهيلات لفائدة الخزينة العامة** بغرض تمويل جزء من عجز ميزانية الدولة لا يمكن تخصيصها لتمويل نفقات بعينها باعتبار أن من مبادئ القانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019) **مبدأ شمولية الميزانية** المنصوص عليه بالفصل 11 منه حيث نص هذا الفصل على استعمال جملة موارد الدولة لتسديد جملة تكاليفها.

وعلى خلاف ذلك فإنه بالنسبة لخطوط التمويل عموما، يتمّ إيداع موارد القرض **بحساب خاص** يفتح بدفاتر البنك المركزي، وتتمّ عملية السحب بصفة تدريجية وعلى **أقساط** بحسب الحاجيات المرتبطة بقائمة المشاريع المؤهلة التي تقدمت بها المؤسسات المالية.

وتخضع المبالغ المسحوبة الى **تدقيق دوري** من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية إضافة إلى وجود متابعة دقيقة لكيفية صرف هذا الخط من قبل الممول.

التمويلات المخصصة لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

إن بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لا يستجيب لمعايير الانتفاع المدرجة باتفاقية التمويل المعروضة على المصادقة خاصة على اعتبار وضعيته المالية الحرجة ومؤشراته الاحترازية المتدهورة (تسجيل نسبة ديون مصنفة في حدود 93% سنة 2024).

رغم هذه الوضعية ووعيا بحاجة المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل رصدت الدولة للبنك في قوانين المالية لسنتي **2024 و2025** خطوط تمويل هامة بقيمة:

- 10 مليون دينار **لإسناد قروض متوسطة وطويلة** المدى لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل استثماراتها على موارد صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدث بمقتضى الفصل 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 **(الفصل 29 ق.م 2024)**
- 10 مليون دينار **لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى** لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل استثماراتها على موارد الصندوق الوطني للتشغيل **(الفصل 29 ق.م 2024)**
- 7 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص **لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى** لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري **(الفصل 50 ق.م 2025)**

- 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري **لتمويل حاجيات التصرّف والاستغلال (الفصل 50 ق.م 2025)**
- 3 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل **لإسناد قروض مساهمة دون فائدة** لفائدة باعثي المؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية لفائدة المتحصلين على شهادة الدكتوراه العاطلين عن العمل (**الفصل 51 ق.م 2025**).

- كما تمّ تمكين البنك سنة **2024** من إعادة توظيف 5 م د من موارد اعتماد الانطلاق (قروض مساهمات) لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار جهود وزارة الاقتصاد والتخطيط لتوفير تمويلات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، *وافق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على تمكين بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من تمويل بقيمة **30 مليون دولار***.